15

ديبورا هارلي
Deborah Hurley
فيكتور ماير شون بيرغر
Viktor Mayer-Schönberger

سياسة المعلومات والحكم

سوف تؤثّر وفرة المعلومات المتزايدة التي أصبحت ممكنة بواسطة أجهزة المعلومات العالميَّة بما فيها الإنترنت في الحكم وفي العملية السياسيَّة[1]. والحكم بدوره سوف يؤثّر في إبداع المعلومات وتوفّرها وانتشارها واستخدامها في أجهزة المعلومات العالميَّة.

في عصر المعلومات هذا، تُستعمل كلمة «المعلومات» بشكل واسع، ويؤسف بشكل واسع على الفروق في الوصول إلى المعلومات، لكن لا يوجد تعريف مقبول للكلمة. لأغراض هذا الفصل، تعني «المعطيات» تمثيلاً للحقائق أَو المفاهيم أَو التعليمات بطريقة رسمية مناسبة للاتصالات أَو التفسير أَو المعالجة من قِبل الكائنات البشرية أَو بالوسائل الآلية[2]. «المعلومات» هي المعنى المحدّد للمعطيات بواسطة المصطلحات المعدّة لتلك المعطيات[3].

قليلة جداً هي المعلومات التي لها نوعية مطلقة. ففي وقت معيّن أَو في سياق معين يمكن أن تكون المعلومات ضارَّة ينتج عنها موت أَو كارثة. وفي

وقت آخر أَو في أي مكان آخر قد تكون المعلومات نفسها ذات أثر حيادي أَو حتىٰ أثر مفيد.

تعكس أَنظمة قانونية كثيرة تسلسل مراتب من المعلومات. ففي الولايات المتحدة مثلاً يعطى الخطاب السياسي معاملة خاصة كما تجسد في التعديل الأول (للدستور)، كنوع من المعلومات التي يجب أن تكون إعاقتها أقل ما يمكن، ولهذا يجب أن توضع الشروط ويحافظ عليها لتضمن سهولة نسبية بالاتصالات. وتولي دول أُخرىٰ أيضاً الخطاب السياسي اعتباراً خاصاً، بالاتجاه المعاكس، كمعلومات ينبغي مراقبتها عن كثب[4].

إن القضايا الرئيسيَّة المتعلِّقة بالمعلومات هي: إنتاجها، والوصول إليها، وتوزيعها واستخدامها. ويمكن أن يشجع إبداع المعلومات كما في حالة الخطاب السياسي أَو أن يثبط كأدب دعارة الأطفال. ويمكن تسهيل الوصول إلىٰ المعلومات أَو إعاقته. وتؤمن قوانين حقوق التأليف في الولايات المتحدة أمثلة علىٰ تشجيع وتقليص الوصول إلىٰ المعلومات. والوثائق التي تُنتجها الولايات المتحدة في المجال الشعبي، متوفرة مجاناً لأي استعمال[5]. يمنح قانون الولايات المتحدة لحقوق التأليف لمبدعي الأعمال احتكاراً لمدة محدودة. بصورة مماثلة، يمكن أن تكون معلومات أُخرىٰ متوافرة بشكل أوسع، أَو قد يكون توزيعها محدداً بشدة. أخيراً، قد توجد قوانين لتسهل أَو تمنع استخدام معلومات خاصة أَو استخدام بعض المعلومات من قِبل مجموعات مختلفة أَو أفراد مختلفين.

لكل من أعمال إبداع المعلومات وتوفّرها ونشرها واستخدامها عدد من القضايا. القضية الأولىٰ مكان مراقبة المعلومات وإنتاجها والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها. والقضية الثانية هي قضية الملكية التي قد تختلف عن الرقابة، فهي ملكية المعلومات وتوليدها وتوفرها وتوزيعها واستخدامها. قد تصنع قوانين تتعلَّق بإنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها، بما

فيها قيودها، وبالظروف التي وُضعت القوانين فيها والأسباب التي أدَّت إلىٰ صنع القوانين، بما فيها أهداف القوانين. وقد تشمل الأهداف مجموعة من الحمايات كحماية الشخص وحماية الأملاك وحماية المبادئ الاجتماعيَّة.

لذلك يمكن تصور إنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها علىٰ أنها سلسلة من الأبواب المتتابعة التي يمكن أن تدور فتنفتح أكثر أَو تنغلق أكثر. فإذا مُنع إبداع معلومات ما، مثلاً، فسوف يكون توفرها ونشرها واستخدامها قد أُغلق مسبقاً أيضاً. وكل باب من هذه الأبواب يدور علىٰ مفصلة يمكن وضعها عند أية نقطة. فما الذي يقرِّر وضع المفصلة علىٰ كل باب؟

يوجد قيود أقل علىٰ إبداع المعلومات عادة. تشمل أمثلة المعلومات التي لا يجوز حتى إبداعها دون عقوبة الخطاب السياسي في بعض الدّول وفي بعض الظروف، وخطاب الكره الشديد في بعض الأَنظمة القضائية، ومرة ثانية، وفن أَو أدب دعارة الأطفال. تتركز معظم القيود علىٰ المعلومات وعلىٰ توفرها وتوزيعها. ومرة ثانية يوجد عادة قيود أقل علىٰ استخدام المعلومات. هذه طريقة معقولة لتناول موضوع سياسة المعلومات. إن استخدام وفرض قيود علىٰ إبداع واستخدام المعلومات صعب نسبياً، وإن مراقبة تدفق المعلومات وغلق الأبواب تماماً علىٰ الوصول إلىٰ المعلومات وتوزيعها أسهل نسبياً.

يركِّز هذا الفصل، في فحص تطور وحالة سياسة المعلومات في الشبكة العالميَّة، علىٰ نوعين من المعلومات: معلومات يمكن تعريفها بأنَّها شخصية وحول الأفراد، وما يسمى بالمحتوىٰ المعترض عليه (المرفوض). وقد ولَّد هذان النوعان كثيراً من الجدل. من استطلاعات الرأي لمستخدمي الإنترنت يتبيَّن هموم هؤلاء علىٰ معلوماتهم الشخصية الموجودة بالشبكة وهذا قد يعيق مشاركتهم في شبكة المعلومات العالميَّة والتجارة الإلكترونية[6]. وكانت بضع حالات مثيرة حول ردود فعل السلطات الحكومية علىٰ المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة الإنترنت[7]. في ما يتعلَّق بالمعلومات الشخصية كان هناك ثلاثة عقود

من النقاش وصنع القوانين. بينما يوجد بالمقابل كثير من الرأي القوي حول المحتوىٰ الذي «يعترض عليه» سواء كان فن فجور أَو عنف أَو كفر أَو انشقاق أَو ترويج الكراهية، ويوجد كثير من القوانين القومية أَو أدنى من القومية، أما علىٰ المستوىٰ العالمي فيوجد بعض النقاش حول المحتوىٰ المعترض عليه في شبكات المعلومات العالميَّة. إن وجهتي النظر هاتين حول سياسة المعلومات في شبكات المعلومات العالميَّة ـ حماية المعلومات الشخصية وتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه ـ تقدّمان كنقطتي ابتداء مختلفتين جداً لبدء رسم خريطة لأرضية سياسة المعلومات العالميَّة.

حماية السرِّيَّة الشخصيَّة في شبكة المعلومات العالميَّة

تشمل المعلومات التي تُعرف بشخصيات الأفراد معلومات عن أسمائهم بالتأكيد أَو أي تعريف فريد نسبياً مرتبط بالاسم[8]. وتشمل أيضاً معلومات عن شخص تعرف به حتى وإن لم يظهر الاسم. وغالباً ما تفهم حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها مجزَّأة وغير مستوية ومتغيِّرة عالمياً[9]. ومع ذلك يوجد الآن إطار جيد التأسيس ومقبول علىٰ المستوىٰ العالمي ولدىٰ أمم عدة يقدم مجموعة واضحة من المعايير العامَّة التي يبنى عليها إجماع عالمي واسع علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. يوجد اتفاقيتان لحماية المعلومات الشخصيَّة: توجيهات حول حماية سرية المعطيات الشخصيَّة وتدفقها عبر الحدود OECD 1980، ومجلس الاتفاقية الأوروبية رقم 108 حول حماية الأَفراد في ما يخص المعالجة الآلية للمعطيات الشخصيَّة[10]. إن الولايات المتحدة والدّول الأَعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أُخرىٰ كثيرة موقعة علىٰ واحدة من هاتين الوثيقتين علىٰ الأقل. إن توجيهات السرِّيَّة لـ OECD ومجلس الاتفاقية الأوروبية سبقت ظهور الإنترنت والنمو الحالي والمستقبلي في قوة الكومبيوتر والشبكات. ومع ذلك ينظر إليها علىٰ أنَّ صلاحيتها مستمرّة وأنَّها إطار أساسي لحماية المعلومات الشخصيَّة. بالإضافة إلىٰ هذه الحمايات المباشرة والصريحة

للسرية، هناك أحكام ونصوص اتفاقيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تعتبر غالباً بأنَّها تنطبق علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. والأكثر من ذلك، لقد تأكّد أن حقوق حماية الانتقال وحرية التزامل في هاتين الاتفاقيتين تنطبق علىٰ الشبكة العالميَّة حيث إن عدداً متزايداً من العمليات يمكن تعريفها ومتابعتها لأن مزيداً من العمليات الإنسانية تسير في الشبكة. أخيراً، هناك خبرة ثلاثين سنة ليس في صياغة مبادئ حماية المعلومات الشخصيَّة فحسب، بل في إدخال هذه المبادئ في التشريع والمقاييس وقواعد سلوك العمل والتصميم التكنولوجي واستخدامه.

إن تطوير السياسة العالميَّة حول المحتوىٰ المعترض عليه يوصف بطريقة مماثلة بأنه مهمة مستحيلة. كيف يمكن أن يؤمل التوصل إلىٰ إجماع عالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه وإلىٰ اتفاقيات عالميَّة حوله في عالم ذي اختلافات سياسيَّة أَو دينية أَو ثقافيَّة أَو فنية كعالمنا؟ والحجّة هنا أن أفكار المحتوىٰ المعترض عليه بذاتها غامضة وتعتمد علىٰ النظرة السياسيَّة أَو الدينية أَو الثقافيَّة وعلىٰ الإدراك الفردي. لقد قيل الشيء نفسه وفي أوقات مختلفة عن المعلومات الشخصيَّة وحقوق التأليف والملكية الفكرية الأُخرىٰ. مع ذلك، يوجد تعليمات كثيرة علىٰ المستوىٰ القومي ودون ذلك حول المحتوىٰ المعترض عليه. قد توجد فعلاً درجة أعلىٰ لاتفاقية عالمية حول هذا الموضوع مما يُظن عموماً. صحيح أن الحديث العالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه قد بدأ وهو لذلك ما يزال تمهيدياً وبداية نسبية. هناك غياب للنقاش العالمي وللاتفاقيات المكتوبة وكلاهما يقدم آلية الانسجام وتبادل التجارب والخبرات، والخطوط القاعدية وتنفيذ منتظم وفرض ممارسات وأنظمة أكثر وضوحاً. لكن الحقيقة أنَّه لا توجد قوانين الآن لكن ذلك لا يجعل النتيجة مستحيلة. فعلىٰ العكس توجد قياسات وإجراءات في أقسام المعلومات الأُخرىٰ مثل حماية المعلومات الشخصيَّة لتري الطريق.

المعلومات الشخصيَّة في الشبكة العالميَّة

عند فحص «الحكم» بالمعنى التجريدي يخاطر المرء بألا يرىٰ المرء حقيقة أن الفرد هو حجر البناء الأساسي في أي نظام سياسي. يبتدئ هذا القسم بالفرد (الحالة السابقة علىٰ أي نظام اجتماعي أَو اقتصادي أَو سياسي) ثم يتقدّم لفحص الآثار الممكنة للوفرة المتزايدة من المعلومات القادرة علىٰ التعريف شخصياً واستخدامها في الحكم، سيما في الأَنظمة السياسيَّة الديمقراطية.

السرِّيَّة مكون هام للديمقراطية. والأَفراد عناصر ضروريَّة في أي نظام جماعي إن كان عائلة أَو أمّة أَو مدرسة أَو نادياً أَو نظاماً دينياً، أَو محادثة إنترنت. بالنسبة للفرد يقدِّم المجموع سياقاً وإطاراً مرجعياً، لكن السرِّيَّة ضرورية لتكوين مفهوم عن الذات[11]. يحتاج الأَفراد إلىٰ التواصل[12] لكنهم يرغبون أحياناً في تحديد جمهور اتصالاتهم[13]. يرغب الأَفراد في أن يتمكَّنوا من الحفاظ علىٰ بعض الأفكار والأنشطة بعيدة عن المجتمع الأوسع. في العالم المادي، وفي علاقاتهم وتفاعلاتهم المتنوعة تكون للأَفراد مناطق مختلفة من الكثافة والشفافية والتي تنكشف فيها مقادير مختلفة من المعلومات الشخصيَّة عنهم.

إن التقاء مقادير كبيرة من المعلومات المعرفة بالشخص مع شبكة شبكات الاتصالات والكومبيوترات العالميَّة القوية المتزايدة، يثير مجموعة هامة من قضايا السرِّيَّة الضاغطة.

في الوقت الحاضر يوجد تنوُّع من الإجراءات حول العالم تستخدم لحماية المعلومات الشخصيَّة، بما فيها التشريع والمقاييس والوسائل التكنولوجية وصناعة قواعد السلوك وممارسات الأعمال وإجراءاتها. تختلف الإجراءات الخاصة المستخدمة اختلافاً كبيراً بالاعتماد علىٰ الموقع الجغرافي والتطور التكنولوجي. هذه الدرجة من التغير لا تتناسب عموماً مع شبكة عالميَّة

فيها معلومات تشتمل علىٰ معلومات شخصية معرفة بالأَفراد قد تسافر إلىٰ أي مكان في الشبكة. قد يختلف مستوىٰ الحماية للمعلومات الشخصيَّة نفسها ليس بسبب أي قصد ولكن كنتيجة لقواعد قانونية أَو اقتصاديَّة أَو تكنولوجية أَو اجتماعيَّة أَو أَخلاقيَّة تحدث لتحكم جزءاً خاصاً من الشبكة. وأكثر من ذلك، ليس واضحاً في الغالب أي قاعدة أَو قواعد تحكم الأجزاء المختلفة من الشبكة أَو المعلومات التي فيها فتؤدي إلىٰ شكّ وغموض، وتسوق معارض، وخلق ما يسمّى بملاجئ المعطيات وعدم ثبات قوي في النتائج.

الاتجاه العالمي نحو حماية أكبر للمعلومات الشخصيَّة

في أوائل السبعينيَّات عندما بدأت الحكومات والصناعات استخدام الكومبيوتر استخداماً واسعاً، بدأ الاهتمام يتزايد بجمع المعلومات الشخصيَّة واستخدامها ومعالجتها آلياً[14]. لقد جعل سوء استعمال الحريات المدنية وحقوق الإنسان إبان الحرب العالميَّة الثانية كثيراً من الأوروبيين يتحسَّسون بصورة خاصَّة من الأضرار الجسيمة لجمع سجلات عن الأَفراد واستخدامها وحفظها. وبدأت الدّول الأوروبية كألمانيا وفرنسا والسويد بإصدار تشريع لحماية المعلومات الخاصة. وكانت الولايات المتحدة جزءاً من هذا الاتجاه المبكر إذ تبنَّت قانون السرِّيَّة الذي ينطبق علىٰ الحكومة الاتحادية في 1974. واستمر هذا الاتجاه نحو تبني تشريعات لحماية المعلومات الشخصيَّة. وتمتلك الآن معظم الدّول في غرب ووسط أوروبا إضافة إلىٰ أَنظمة أُخرىٰ كأستراليا ونيوزيلندا وهونغ كونغ ما يسمَّى «تشريع حماية المعطيات الجماعية»[15]. لكن الولايات المتحدة لم تتخذ تشريعاً مماثِلاً لحماية المعطيات[16].

ينعكس اكتمال ثلاثة عقود من تطوير السياسة الأوروبية في توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 95/ 46/ EC حول حماية الأَفراد بما يخص معالجة المعطيات الشخصيَّة وحول حرية انتقال هذه المعطيات. لقد تم تبني توجيه الاتحاد الأوروبي في 1995 مع الطلب بأن ينفذ بالقانون القومي لكل الدّول الأعضاء

حتى نهاية تشرين الأول 1998. ضم توجيه الاتحاد الأوروبي حكماً هاماً يتعلّق بالأراضي الخارجية، وهو إمكانية وقف تدفق المعلومات الشخصيَّة من أي دولة عضو بالاتحاد الأوروبي إلىٰ النِّظام المنقولة إليه إذا اعتُبر أن هذا النِّظام لا يمتلك مستوىٰ كافياً من الحماية للمعلومات الشخصيَّة. وتعتبر الولايات المتحدة أنه ينقصها مستوىٰ كافياً من حماية المعلومات الشخصيَّة بسبب غياب التشريع «الجماعي» في الولايات المتحدة. لقد أثارت نوايا الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء فيه فرض الحكم المتعلِّق بالأراضي الخارجية الوارد في التوجيه، واللجوء الممكن إلىٰ الهيئات العالميَّة المختلفة من قِبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو من قِبل دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تتأثَّر أيضاً بهذا التوجيه، أثار جدلاً عميقاً ومشاورات في ما بين الحكومات. وتكرّر تحديد موعد نهائي للاتفاق علىٰ حل وسط بين الولايات المتحدة وأوروبا، مع تزايد سرعة المفاوضات الثنائية كلما اقترب كل موعد محدد. وفي تموز من سنة 2000 وافقت الهيئة الأوروبية علىٰ مبادئ المأوىٰ السليم للسرية الذي اقترحته الولايات المتحدة كوسيلة لتقديم مستوىٰ كاف من الحماية للمعطيات الشخصيَّة في الولايات المتحدة. وعارض البرلمان الأوروبي موافقة الهيئة الأوروبية، وسوف يتم تقييم المأوىٰ السليم في سنة 2003»[17]. علىٰ الرغم من هذا الانقسام بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد تبنّى كلاهما التوجيهات حول السرِّيَّة لاجتماع OECD لسنة 1980. وأخيراً لقد وضعت حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ برنامج عمل مقترح لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO حول التجارة الإلكترونية التي سوف تحتل الجولة المقبلة من المفاوضات التجاريَّة.

كان علىٰ الشركات الأمريكية العاملة في أوروبا أن تتقيد بقوانين حماية المعلومات الشخصيَّة لكل من الأَنظمة التي عملت بها. وأثبتت الشركات الأمريكية قدرتها ورغبتها في التقيد بتشريعات حماية المعطيات الشخصيَّة علىٰ

مدىٰ عقود من الزمن. لكن السخرية أن هذه الشركات غير ملزمة بتأمين المستوىٰ نفسه من حماية المعلومات الشخصيَّة للأمريكيين أَو الأَفراد في أجزاء أُخرىٰ من العالم حيث لا توجد ضرورة قانونية.

قواعد السرِّيَّة لعصر المعلومات

القواعد الثلاث التالية مقترحة لحماية المعلومات الشخصيَّة في القرن الحادي والعشرين.

- لا بد أن تكون السرِّيَّة الخاسر بسبب الغياب[18]. فأَنظمة الكومبيوتر والشبكة والعمليات الجارية عليهما مصمَّمة أساساً لتكون قابلة للتعريف (معرَّفة). يجب أن يتم فحص التاريخ والأُسس العقلية لهذا الشرط. وبدلاً من ذلك، يجب أن تصمم الشبكة العقلية مع حماية للمعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها الخاسر بسبب الغياب. يجب أن يزاد في وزن مكان التحكم في المعلومات الشخصيَّة والاتصالات إلىٰ جانب الفرد (من الميزان). تعطي زيادة معايير التصميم هذه أفكاراً هامة وتوصيات لتصميم النِّظام واستخدامه وتبنِّي مبادئ قانونية والبناء الاجتماعي[19].

في هذا المجال يوجد حيِّز ثري جداً وغير مكتشف علىٰ نطاق واسع في ما بين الهويَّة الكاملة والمجهولية الكاملة[20]. ويشمل هذا الحيِّز علىٰ سبيل المثال «المستخدم المفوض» و«عضو الجماعة». إن الكثير من عمليات العالم المادِّي غير معرَّفة. يجب أن تبذل جهود نشيطة لجعل العمليات علىٰ الشبكة العالميَّة غير معرَّفة أيضاً.

- الدعوة إلىٰ والعودة إلىٰ التحكّم الفردي و/أَو امتلاك معلوماته الشخصيَّة. يجب أن يتحكّم الفرد بمعطياته الشخصية[21]. إن نموذج الطرف الثالث سيطر الآن، والطرف الثالث هو إما الحكومة أَو القطاع الخاص. فتمتلك هذه الكيانات معلومات شخصية عن الأَفراد توافق علىٰ الاحتفاظ بها واستخدامها بطرق معينة بموجب حاجات قانونية أَو تنظيمية ذاتية. يجب

أن تستمر هذه الحمايات، ولكن يجب أن تكون قائمة على قاعدة أن يكون التحكّم بالمعلومات الشخصيَّة بيد الأَفراد. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يبذل مزيد من الجهود لصنع وسائل تكنولوجية تزيد من السرِّيَّة وحماية المعطيات الشخصيَّة. السؤال الرئيسي هو: «من الذي يمتلك المعلومات الشخصيَّة؟» يتحدَّث الناس أحياناً في الوقت الحاضر عن المعلومات التجاريَّة للمستهلك من أجل بعض الفوائد. ويبدو الأمر بدلاً من ذلك، تصريف بالجملة حيث يجني جمع المعلومات الثمر بينما لا يجني مقدِّم المعلومات إلاَّ النزر اليسير لقاء عمله. إن مجموعات البحث عن المعلومات وفيرة، فمثلاً في الولايات المتحدة ما يسمَّى ببطاقات الكفالة، وهي ليست ضرورية أبداً، تسعى لضمان حقوق المستهلِك فتسأل أسئلة لا تتعلَّق أبداً بأحكام الكفالة والضمان، كالسؤال عن دخل المشتري.

- بناء حل عالمي. على الرغم من أن القواعد العالميَّة الخاصة بحماية المعلومات الشخصيَّة أكثر تطوراً من تلك القواعد التي تعالج المحتوى المعترض عليه، لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله لخلق قواعد تدعم الشبكة العالميَّة. يجب أن تكون قواعد حماية المعلومات الشخصيَّة منسجمة وتعمل كحل عالمي. يجب أن ترتفع الولايات المتحدة فوق الخط البياني الذي رسمته أوروبا وأن تأخذ دور القائد في حماية المعلومات الشخصيَّة.

غالباً ما تعامل السرِّيَّة كقضية جديدة. ومع ذلك فإن جهود تطوير قواعد تحمي المعطيات الشخصيَّة هي الآن في العقد الثالث من عمرها. ولقد أنجزت أعمال كثيرة على المستوى العالمي والقومي لتأسيس مبادئ عامة وقواعد عامة ومع وجود قبول واسع من دول كثيرة. لقد تم وضع الأساس. والآن ومع بداية نمو شبكة المعلومات العالميَّة، هناك ضغط وإلحاح على تأمين حماية للمعلومات الشخصيَّة. إن التحديات الحالية هي انتشار واستخدام أُطر عالميَّة

وقومية موجودة، وكضرورة، وتطوير إجراءات جديدة وممارسات تلبِّي حاجات السرِّيَّة الحالية والمنظورة. بالمقابل، كما سيوضح الجزء التالي، تبقى حالة سياسة المعلومات في ما يتعلَّق بالمحتوىٰ المعترض عليه في حالة نشوئها الأولي.

المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة

تصف وسائل الإعلام عادة الجهود للتنظيم إما أنها ثقيلة وكثيرة في وصولها العالمي أَو أنها عديمة الجدوىٰ في الشبكة العالميَّة. ويكسب الجدل حول تنظيم المحتوىٰ قليلاً من تجاوز النقيضين. إن النقطة الهامة هي الضغط الضخم الذي تضعه شبكة المعلومات العالميَّة علىٰ أهداف التنظيم ووسائله.

إن محاكمة وإدانة مواطن أمريكي في ألمانيا، غاري لوك Gary Lauck وهو نازي جديد مشاغب، تقدِّم مثالاً على مدىٰ وصول التنظيمات الحكومية للمحتوىٰ المعترض عليه. فقد أمضى غاري لوك سنوات وهو يرسل إلىٰ المواطنين الألمان كتابات دعائية نازية بالبريد أَو الإنترنت، وهذا نشاط يحميه التعديل الأول للدستور الأمريكي، لكنَّه غير قانوني بموجب القانون الألماني. لقد اعتُقل لوك Lauck في الدانمرك بينما كان في جولة يلقي فيها كلمات، وتم تسليمه إلىٰ ألمانيا. وبطريقة مماثِلة فقد حُكم علىٰ الرئيس التنفيذي للفرع الألماني لشركة كومبيوسيرف Compu Serve وهو مقدم خدمة أمريكا علىٰ الخط America On line بعد محاكمته في ميونيخ لتمكينه المواطنين الألمان من الوصول إلىٰ نقاش علىٰ الإنترنت، ومن بين مئات ألوف المنشورات، كانت توجد منشورات تتعلَّق بالمعاشرة الجنسية الشاذَّة.

تبذل سنغافورة محاولات لا جدوىٰ منها لتصفية الإنترنت، ونجحت إيران نجاحاً محدوداً في منع أجهزة الاستقبال التلفزيوني من خلال الأقمار الصناعية، وبذلت الصِّين جهوداً غير مجدية لتوقف تدفق المعلومات من خلال الشبكات الرقمية. وأخفقت السلطات الصربية في التحكّم في انتشار المعلومات

السياسيَّة على الرغم من الإجراءات القاسية جداً. كان لا بدّ لهم من الاستسلام في وجه عشرات ألوف أجهزة الاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية الخاصَّة، فكانت محطات البث التلفزيوني من حلف شمال الأطلسي تبثّ إلى صربيا بواسطة وحدات حربية تحمل المعلومات جواً، وزيادة ضخمة في الوصول إلى الإنترنت بواسطة خطوط الهاتف العادية الصربية.

تنظيم المحتوى المعترض عليه

لا تحاول تنظيمات المحتوى أن تحبط إبداع المحتوى المعترض عليه. توجد استثناءات مثل أعمال الدعارة التي تشمل الأطفال، وفي بعض الأَنظمة السياسيَّة المواد التي تنتقد الحكومة. وبصورة مماثلة، فبينما توجد أوامر المنع على استخدام المحتوى المعترض عليه، فإن الحجم الكبير من تنظيم المحتوى يركز على توفر المادة وانتشارها.

لقد استخدمت الدّول هذه الطريقة طوال عقود كثيرة من الزمن ونظمت المحتوى عن طريق تحديد انتشاره. تركز قوانين التشهير والقذف والشتم على اتهامات العامَّة، بينما تبقى الملاحظة العابرة في محادثة خاصَّة دون عقوبة. تسمح التعليمات الخاصة بالبذاءة للبالغين فقط بالوصول إلى المعلومات دون القاصرين. حتى مثال مدرسة القانون الأولى حول تنظيم المحتوى المسموح به ـ منع الشخص من الصراخ كذباً «حريق» في مسرح مزدحم ـ يركِّز على طريقة نشر محددة ومختارة وهي «الصراخ» الموجَّه إلى الجمهور الذي هو جمهور المسرح عموماً.

عندما يكون مصدر معلومات معينة وشبكة نشرها ضمن أراضي وحدود دولة ما، فإن فرض التنظيمات القومية للمحتوى سهل نسبياً. فإن خالفت معلومات معينة القانون، يحال الناشرون إلى القضاء ويوقف التوزيع في ما بعد.

قد يبدو للوهلة الأولى أن القدرة على فرض تنظيمات قومية للمحتوى ضحية أُخرى للعولمة. لكن إدانة مقدمي المعلومات حول العالم مثل غاري

لوك Gary Lauck والرئيس التنفيذي لشركة كومبيو سيرف ألمانيا Compu Serve Germany، تظهر أن تنظيم المحتوىٰ يعيش ولو كانت بطريقة مختلفة. عندما يصبح الفرض أقل احتمالاً فإنَّه يصبح أكثر غرابة فيخلق آثاراً جانبية غير متوقعة. تنقطع السلطة القومية لتنظيم المحتوىٰ عندما يُفصل الوصول إلىٰ المعلومات والتوزيع عن أراض جغرافية معينة وبالتالي عن السلطة القضائية. فعلىٰ سبيل المثال إن الأقمار الصناعية للبث المباشر حوّلت مقدمي المعلومات إلىٰ لاعبين عالميين وقدموا وفرة من أقنية المعلومات إلىٰ كل فرد بواسطة صحن استقبال يمكن شراؤه. تبث أقمار روبرت موردوك Rupert Murdoch إلىٰ الصِّين، ولكن بثها وراء متناول النظام القضائي الصِّيني.

أوجد تنظيم مثل تدفق المعلومات هذا عبر الحدود تحدياً جديداً وكبيراً بالنسبة لسلطات التنظيم القومية. تتزايد صعوبة تركيز الرقابة علىٰ مبدع المعلومات أَو الناشر الأصلي الذي يمكن أن يكون بعيداً جداً. بدلاً من ذلك، يمكن أن يركِّز جهود الرقابة علىٰ المقدِّم المحلي لخدمات النشر الذي يمكن أن تكون له صلة ضئيلة بالمبدع الرئيسي.

يقل اعتماد فرض تنظيمات المحتوى القومية في عالم تدفق فيه المعلومات عبر الحدود علىٰ القوة «الشديدة» التقليديَّة للدولة، ويتزايد هذا الاعتماد علىٰ القوىٰ الأكثر ليناً. لم تكن الصِّين قادرة علىٰ نزع أقمار موردوك Murdoch من السماء، لكنها كانت قادرة علىٰ إقناع موردوك Murdoch بإسقاط البي. بي. سي من قائمة قنواته التي تنتقل بالأقمار الصناعية. وبالمقابل، كسب قبولاً رسمياً لأقنية التلفزيون نيوز كورب .News Corp واستطاع أن يبدأ بنشاط يغازل المعلنين الصِّينيين. (تظهر هذه الحالة صفة أُخرىٰ لشبكة المعلومات العالميَّة، وهي أن مقدمي الشبكات ينفصلون بشكل متزايد عن مصادر المعلومات التي ينشرونها). فإزالة البي. بي. سي من قائمة العروض أوجدت مشكلة صغيرة لموردوك Murdoch الذي ملأ هذه الفجوة بقناة كابلية ألطف متوفرة في السوق.

تتطلَّب إدارة تدفق المعلومات هذه من الحكومات أن تنتقل من الفرض القومي إلىٰ ارتباط تعاوني أكبر من أَنظمة قانونية أُخرىٰ ولاعبين آخرين في شبكة المعلومات العالميَّة تشمل التشاور والتفاوض وصنع القرار علىٰ المستوىٰ العالمي. في مثال أقمار موردوك Murdoch التلفزيونية كما في وسائل الإعلام التقليديَّة يسهل تعريف الأطراف المتفاوضة لأن أنواعاً معينة من المعلومات محددة لأقنية نشر معينة. وهذا يتغيَّر بسرعة. فالإنترنت والبُنى التحتية المماثِلة للمعلومات هي شبكات رقمية. وكل المعلومات التي يمكن تحويلها إلىٰ أرقام ـ وهذا يشمل كل شيء تقريباً ـ يمكن إرسالها عبر الشبكات. إن الشبكة غير محددة بنشر نوع محدد من المعلومات، كما في الصور المرئية والمسموعة في التلفزيون، والاتصالات الصوتية في الهاتف. فبدلاً من ذلك، تحيط الشبكة بكافة عناصر الاتصالات الإنسانية. ففي وسيلة الإعلام الجديدة هذه، والموجودة في كل مكان، تتضاءل فاعلية الطريقة التنظيمية القديمة المعتمدة علىٰ الأرض تضاؤلاً كبيراً. كان في مقدور الصِّين عرقلة قمر البث المباشر لنيوز كورب News Corp لو أن موردوك Murdoch رفض إيقاف البي بي سي. لكنها إن فعلت ذلك مع شبكات المعلومات الرقمية فإن ذلك لن يوقف البي بي سي أَو برامج موردوك Murdoch فقط، بل سيوقف كامل اتصالات المعلومات للصين مع باقي العالم. وبالنظر إلىٰ الارتباطات المتقدمة في أسواق المال والأعمال، وشبكات أُخرىٰ متعددة في مراقبة الحركة الجوية، إن انفصال دولة ما عن شبكة الاتصالات العالميَّة، بينما هي نشيطة في فرض تنظيم المحتوىٰ بالتأكيد، أقرب ما يكون إلىٰ الانتحار المعلوماتي.

سوف تفشل كل محاولات إقناع مورِّدي شبكة الاتصالات بالتعاون مع السلطات التنظيمية القومية لتعريف المحتوىٰ المعترض عليه، لأن الموردين أنفسهم لا يملكون السيطرة الفنية علىٰ تيارات المعلومات الرقمية التي تتدفق في شبكاتهم. فالمورد الذي يقدم وصلة إلىٰ مثل هذه الشبكة المتوحدة إنما يقدم

خط أنبوب للمعلومات وليس نوعاً محدداً من المعلومات. حتى لو كان لهذا المورد سيطرة فنية علىٰ تدفق المعلومات فإن القانون يمنعه من ممارستها. فبحسب نظرية تنظيم المحتوىٰ التقليديَّة، إن الاتصالات الخاصة حرة من أي تدخل حكومي بينما يمكن تنظيم الاتصالات العامة. وبينما يسهل تصنيف شبكات المعلومات التقليدية كالتلفزيون أَو الهاتف تحت فئة أَو أُخرى، فمن الصعب أَو المستحيل فعل ذلك مع شبكة المعلومات العالمية.

تتحدىٰ الإنترنت مثل هذا التصنيف البسيط لأَنَّها تستخدم لنشر كل أنواع المعلومات، من البريد الإلكتروني الخاص إلىٰ ما يلقى بالمواقع العامة. يجعل هذا التقارب التمييز بين الاتصالات الخاصة والعامَّة، وهذا أساس آخر لتنظيم المحتوىٰ تنظيماً تقليدياً، ينهار. يمكن مقارنة موردي الشبكات في شبكة المعلومات العالميَّة، ليس بشبكة نشر المعلومات لموردوك ستار التلفزيونية Murdock's Star، ولكن بعامل الهاتف وموزع البريد بصورة وثيقة، لأن كافة الاتصالات بين المستخدمين والمحتويات الأُخرىٰ للموردين هي محادثات بين طرفين. ويعني غياب التمييز بين العام والخاص أن الحكومات لن تتمكن من جعل موردي الشبكات هدفاً ممكناً لتنظيم ومراقبة تدفق المعلومات الرقمية.

لا تستطيع الطريقة التقليدية للسلطات القانونية كما لا تستطيع الطريقة البديلة في التعاون مع ناشري المعلومات العالميَّة، الاحتفاظ بالسلطة الحكومية علىٰ تنظيم المحتوىٰ في شبكة المعلومات العالميَّة. ما هي خيارات الحكومات؟

قد تستمر الحكومات بفرض تنظيمات المحتوىٰ حيثما تستطيع، بينما تقبل أن مجال السيطرة هذه سوف يتقلص لا محالة. وهذه هي معالجة سنغافورة. وعلىٰ الرغم من أن الفرض الكامل غير مجد بصورة متزايدة، فإن قضية غاري لوك Gary Lauck وكمبيو سيرف Compu Serve توضح بصورة كافية أن عمليات الفرض غير المستوية ومن حين لآخر قد تستمر عملياً. والسبب هو

استمرار الشبكة المتعرجة للإنترنت. من الناحية النظرية إذا مُنع مصدر معلومات ما في دولة ما قد ينتقل إلىٰ دولة أُخرىٰ وهناك يمكن الوصول إليه. إن المسافات لا تهم علىٰ الشبكات، كما علق فرانسيس كيرنكروس Frances Cairncross. ولكن بالممارسة[22]، تحتل شمال أمريكا وأوروبا وعدد قليل من الدّول الأُخرىٰ مكانه مسيطرة في عرض موجة الاتصالات المتوفرة. إذا ما فرض نقل موقع معلومات من هذه الدّول إلىٰ موقع آخر قد لا يجعل ذلك توفر المعلومات وانتشارها مستحيلاً، ولكن يمكن أن يعيق وبصورة جدية جدوىٰ الموقع نتيجة لصغر عرض الموجة والثقة المنخفضة وأوقات الانتظار الطويلة. بالنظر إلىٰ الفترات القصيرة الممتدة في زمن الإنترنت، فإن هذه العقبات قد تجعل من الصعب جداً الوصول إلىٰ هذه المعلومات عملياً، وإن كانت من الناحية النظرية غير قاتلة. إن المساوئ في هذه المعالجة هي طبيعتها المؤقتة. وعندما تزداد الاتصالات الكلية وعرض الموجة فكذلك ستزداد القدرة علىٰ الوصول. وبالنهاية، إن الموقع الجغرافي قد لا يهم أبداً.

وقد تعمل الحكومات علىٰ زيادة التعاون العالمي. إذا اتفقت الدّول علىٰ مميز عام لمحتوىٰ منظم، فقد يكون هذا المحتوىٰ مراقباً في مصدره ومفروضاً لدىٰ الدّول المشارِكة، تاركين موردي الشبكات غير متأثرين. حتى لو أن الدّول ذات العمود الفقري في شبكة المعلومات فقط توافق علىٰ معالجة سياسيَّة عامة، فقد تكون عمليات الفرض الكبيرة عبر الحدود ذات جدوىٰ[23]. هذا هو طراز التفكير الجاري بين الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسبع الكبار G-7. أما بالنسبة للمحتوىٰ المعترض عليه حيث قوانين الدّول متماثلة كما في منع دعارة الأطفال، فإن التعاون عبر الحدود بين الوكالات القومية التي تفرض القوانين مع استخدام شبكات المعلومات العالميَّة قد يؤمِّن الحجر الأساس نحو إطار تنظيمي أوسع. علىٰ الرغم من فائدتها، هناك قيد علىٰ هذه الجهود إذ إنَّها تتبع نظام خطوة بطيئة نسبياً في التعاون العالمي والدبلوماسية العالميَّة بدلاً من زمن الإنترنت الحركي والسريع.

خلال السنوات القليلة الماضية اقترح خيار سياسة ثالثة: استخدام تكنولوجيات التصفية لاقتلاع المحتوىٰ المعترض عليه. فتحول هذه الوسيلة لتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه الهدف التنظيمي من المبدعين والموردين إلىٰ المتلقين، المستخدمين. يقترح أصحاب المشروع المسمَّى بالمراقبة الذاتية أن المتلقين ينظمون المعلومات التي تتدفق إليهم باستخدام برمجية تصفي المعلومات غير المرغوب بها. وهذه الفكرة إذا ما أُضيف إليها بصورة خاصة نظام تسمية حيث تعطي كل قطعة من المعلومات اسماً يعتمد علىٰ محتواها يضعه مبدعها أَو طرف ثالث، يبدو ذلك مشجعاً، بالمقارنة مع غيره من الخيارات، كحل سهل نسبياً. فالمعلومات الضارَّة يمكن أن يوقفها المستخدمون الذين يجدونها معترضاً عليها أَو تراها حكوماتهم معترضاً عليها ولكن يبقى تلقيها (نفس المعلومات) مفتوحاً بالنسبة للآخرين.

من سوء الحظ أن لهذا التناول أخطاء كثيرة. قد لا يشغل المستخدمون الأداة البرمجية لتصفية المعلومات المعترض عليها أَو القانونية التي يريدون الوصول إليها. وخلافاً للتسمية «تنظيم ذاتي»، في معظم الحالات ستكون آليات التصفية تحت يد طرف ثالث وليس تحت سيطرة المستخدمين أنفسهم. وأكثر من ذلك فقد أظهرت دراسات برمجيات التصفية مراراً وتكراراً أخطاءها، أولاً في تصفية المعلومات المعترض عليها وثانياً في إغلاق الوصول إلىٰ المعلومات المسموح بها[24].

إن تركيب المصافي علىٰ مستوىٰ موردي الشبكات لا ينقل العبء بعيداً من المتلقي ويعيده إلىٰ الموردين فقط، بل إنَّه يخلق مشكلات إضافية أيضاً. فمن سيصنع التسمية للمعلومات من أجل المصافي وبموجب أية معايير؟ إن كان طرف ثالث سيضع هذه التسميات، فإن نظاماً للمراقبة يخلق، وهو ثانياً يخمِّن المعايير المجتمعية. فهذا الحل المراد سوف يخلق مشكلات أسوأ وأكثر من الشر المفترض أن يواجهه. ولكن إذا أُجبر المؤلِّفون علىٰ وضع تسميات

وأصناف لمعلوماتهم، فما الذي سيحدث إذا صنّفوا خطأ؟ اقترح البعض أن يكون التهديد بالعقوبة الجرمية ضرورياً يشجع المؤلفين على تسمية وتصنيف معلوماتهم بشكل صحيح. فإن تمّ تبنّي هذا الاقتراح فسوف تكون النهاية ليس مجرد جهاز رقابة بسيط، لكنه سيكون جهازاً أورويلياً Orwellian حقاً، حيث يصبح فيه المؤلِّف رقيباً على نفسه.

الطريق إلى الأمام

لقد فحص هذا الفصل صياغة سياسة معلومات في شبكات المعلومات العالميَّة. سوف تؤثِّر تدفقات المعلومات الدينامية في الشبكات العالميَّة، في الحكومات والحكم بينما تسعى المحاولات لتعريف قواعد المعلومات التي قد تساعد أَو تكون ضرورية ودور الحكومات في صياغة سياسة المعلومات إضافة إلى المشاركين من المساهمين الآخرين. وبطريقة مماثلة، قد ينتج العمل الحكومي، سيما المتخذ على انفراد أَو دون اعتبار المبادئ الموجودة أَو القواعد أَو الاتجاهات السائدة في الأَنظمة القانونية الأُخرى، تشوهات (عدم تناظر) واحتكاك سياسي، ومعالجات غير متكافئة وفتح فجوات. لقد قدم هذا الفصل إطاراً للتفكير بقواعد المعلومات وسياستها. ثم التفت لفحص نظام ذي مجالين من المعلومات، المعلومات الشخصيَّة والمحتوى المعترض عليه. توجد قاعدة معلومات قوية خلال ثلاثة عقود من استمرار حماية المعلومات الشخصيَّة التي تقدِّم أساساً لتدفق المعلومات المتزايد دوماً في الشبكة العالميَّة وتطوير قواعد لحماية المعلومات الشخصيَّة من قِبل أَنظمة قانونية لم تقم بهذا العمل حتى الآن. بالمقابل، بينما يرتفع الشعور حول المحتوى المعترض عليه وتوجد أعمال متفرِّقة هنا وهناك على مستوى القواعد القومية أَو دون القومية، فقد تمَّ عمل قليل حتى الآن لمعالجة المحتوى المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة. وبعبارة موجزة، قد تؤثّر هذه الأمور في الأَنظمة السياسيَّة الديمقراطية بقوة أكبر. أما الدّول ذات أَنظمة الحكم الأُخرى فلن تكون محصَّنة ضد هذه القضايا وقد تجابهها أخيراً عندما تكون آثارها أعمق.

ملاحظات

(1) انظر الفصل 6 في هذا الكتاب.

(2) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(3) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(4) انظر مثلاً، «Web Sites Bloom in China, and Are Weeded», (New York Times,) ص 1 (23/ 12/ 1999).

(5) خلافاً لحماية حقوق التأليف في المملكة المتحدة، مثلاً.

(6) انظر المسح الثامن مثلاً، www User Survey of the Graphic Visualization and Usability Center (GVU), (Georgia Institute of Technology htt://www.gvu.gatech.edu/user-survey/survey-1997-10/.

حيث يعرّف وزير التجارة للولايات المتحدة، وليام م. دالي السرية على أنها «قضية الصنع أو الخرق» لنجاح الاقتصاد الرقمي، «The Emerging Digital Economy» في 15 نيسان 1998. في مؤتمر حول البنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII) لدول (OECD) في كانون الأول 1994، بوصفه رئيساً لوفد الولايات المتحدة، عرف السرية جنباً إلى جنب مع الأمن، والترميز، والملكية الفكرية على أنها قضايا «توقف العرض» للبنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII)، التي إذا لم تحل فإنها قد تعيق تطور (GII) واستخدامها بأقصى طاقاتها.

(7) انظر الوصف لقضايا خدمة لوك وكمبيو في ما يلي (Lauck and Compu-Serve).

(8) لكن مجموعة المعلومات المعرفة بالشخص هي بالواقع أكبر من مجموعة المعلومات التي تحمل اسم شخص ما. يمكن للمعلومات أن تعرف بشخص ما من خلال تراكم المعلومات المتوافرة أو من السياق الذي تظهر به. إن كان عدد الناس الذين تتعلَّق بهم القضية هم سكان العالم فسوف يكون من الصعب أو المستحيل أن نتعرّف إلى الشخص الذي يرتبط بذلك دون أن يوجد اسمه أو ربما بدون معلومات إضافية كالعنوان. أما إن كان عدد الناس الذين تتعلق بهم القضية صغيراً، عندئذ يمكن أن يكون ممكناً تماماً أن نتعرف/ نعرف الشخص في غياب الاسم.

(9) القضية الأخيرة يمكن أن تظهر عادة في وضع سياق كمكان العمل، والبلدة، والجوار أو دراسة الأمراض السارية.

(10) إن مجموعة إرشادات منظَّمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية حول حماية السرية وتدفق المعطيات الشخصية عبر الحدود تاريخ 1980، وكذلك اتفاق المجلس الأوروبي رقم 108

لحماية الأفراد في ما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، تمت كتابتهما وتبنيهما بصراحة لتعالج مواضيع حماية المعلومات الشخصية. هاتان الوثيقتان تتماثلان بمحتواهما ـ وبالفعل فقد تمت كتابتهما من قِبل مجموعات من الخبراء مع أعضاء عامين كثيرين.

(11) هيلين نيسينباوم (Helen Nissenbaum)، «Protecting Privacy in an Information Age: The Problem of Privacy in Public», in (Law and Philosophy, vol. 17, no. 5-6 (Nov. 1998) (ص 559 ـ 596).

(12) إن الشبكات العالميَّة أداة أُخرىٰ لاتصالات أحدنا بالآخر. فمن المهم أن تظل هذه الفكرة في عقولنا وفكرة تطوير أنظمة وسياسات، مركزها الإنسان، وذلك من أجل مجتمع معلومات عالمي. كثيراً ما تبهرنا التجديدات التقنية حتى نصبح لا نرىٰ هدفها. ومراراً وتكراراً، كما في حالة الشركة الفرنسية مينتل France's Minitel، يبنى نجاح الأنظمة المعلوماتية علىٰ استخدامها للمحادثة، أكثر من مجرد المعلومات والمعطيات التي فيها كبرامج القطارات ودليل الهاتف والتنبؤ بحالة الطقس. فضلاً عن ذلك، إنها ـ بديهي ـ كمثل باقي الأدوات، سوف تستخدم شبكات المعلومات بطرق غير متوقعة وبنتائج غير متوقعة.

(13) يرتبط مع حماستنا للاتصال رغبتنا التي تتساوىٰ معه من حيث القوة في أن تحدد الناس الذين نتصل بهم. توجد أمثلة كثيرة حول الاتصالات التي يرغب المرء بإجرائها لكنه لا يريد أن يسمعها العالم كله. فالحديث مع الزوج أو الزوجة، أو مع الرئيس حول استراتيجية الشركة، أو مع زميل في العمل حول الرئيس، أو مع الأطفال في وقت النوم جميعها محادثات لطيفة لا يوجد في جوهرها أخطاء أو أشياء محرجة. وفي الوقت نفسه لا نريد أن يسمعها الجميع. لو كان الجميع يستطيعون أن يسمعوا أو يقرأوا كل اتصالاتنا، فإن ذلك سيغير حتماً من طبيعة تعاملاتنا. إن قدرتنا علىٰ التعبير عن أنفسنا، سيما المواضيع الحميمة لنا، كالتودد أو المنافسة، تصيبها العوائق.

يشترك الأفراد بالمجموع بطرق عدة ـ الواحد مع الآخر ـ ضمن فريق، كجزء من جمهور أو من تظاهرة. بينما تقدم تقنيات المعلومات والاتصالات فوائد كثيرة، فإن من المهم أيضاً أن أجهزة الاتصالات لا تصنع بشفافية كبيرة، وبأن مناطق الانفتاح النسبي والشفافية تحفظ بشكل يسمح للأفراد بالارتباط في أنواع متعددة من التخاطب الإنساني.

(14) لا يقدم هذا القسم تاريخاً شاملاً لتطور قوانين حماية المعلومات الشخصية، لكنه يعرّف بعض النقاط البارزة الهامة. تعتبر بداية العصر الحديث لسرية وحماية المعطيات الشخصية المقالة التي كتبها صامويل وارن ولويس براندیس في 1890، «The Right to Privacy» (Harvard Law Review, vol. 4 (1890) (ص 193 ـ 220). كتب وارن وبراندیس مقالتهما استجابة إلىٰ «الاختراعات الحديثة وطرق العمل «سيما» التكنولوجيات الحديثة المعاصرة والتجديدات في التصوير الآني وأعمال الصحف» و«الأجهزة الميكانيكية الكثيرة».

(15) تغطي هذه القوانين بصورة عريضة المعطيات الشخصية والمعلومات وسرية الأفراد، وتنطبق على القطاعات العامة والخاصة، وتؤسّس سلطة عليا مستقلة، وتسمى عادة هيئة حماية المعطيات، وتبني قوانين تحكم جمع واستخدام والاحتفاظ بالمعطيات والمعلومات الشخصية، وغالباً تعرض الملجأ وتصحح الأخطاء.

(16) خلال العقود الثلاثة الماضية، تم تبني التشريع على المستوى القومي ومستوى الولاية لحماية بعض أنواع المعلومات الشخصية، لقيود الائتمان وتأجير أشرطة الڤيديو وبذلك وجد ما يدعى قانون حماية بعض المعطيات.

(17) هيئة القرار لاحقاً للأمر (95/46/EC) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس حول كفاية الحماية المنصوص عنها في مبادئ Safe Harbor Privacy، وما يتصل بها من Frequently Asked Questions الصادر عن وزارة التجارة في الولايات المتحدة.

(18) وبصورة موازية، حيث إن تطورات شبكة عالميَّة من شبكة بحث صغيرة لتصبح شبكة كبيرة تغطي العالم من الكمبيوترات والشبكات والمستخدمين الأفراد الذين يتبادلون جميع أنواع المعلومات، فإن البروتوكول IP جرى تعديله ليضيف الحاجات الأمنية.

(19) لقد بدأت الجهود بهذا الاتجاه. انظر مثلاً، «Design for Values,» (Princeton University, 1998), and «The Workshop on Freedom and Privacy by Design, Toronto, Canada», (نيسان 2000) (www.CFP 2000.org/Workshop/materials/(April 16,2000)).

(20) انظر مثلاً، «Anonymity» واشنطن (معهد CATO) كانون أول 1999.

إن مفاهيم الهوية والمجهولية والطيف الممتد في ما بين هاتين النقطتين تستفيد كثيراً من دراسات إضافية. قد يشتمل الطيف على أنواع كثيرة من التعاملات غير المعرفة، والتعاملات المعرفة والتي، كضرورة أو كرغبة، تقدم المستوى المناسب من التنوع أو التصديق. في العالم المادي مثلاً، إن كل التعاملات لا تقبل التعريف بالنسبة للفرد. وكثير منها بالفعل لا يقبل التعريف كشراء صحيفة من كشك، أو فنجان قهوة من دكان، أو ركوب القطار تحت الأرض أو سيارة عامة أو القراءة في المكتبة.

(21) إن موضوع مكان التحكم بالمعلومات والاتصال موضوع مركزي. فمعظم الناس مثلاً لديهم بطاقة شخصية أو بطاقة ائتمان مع رقائق أو شريط مغناطيسي يحملونه معهم ويخرجونه بحرية. ومع ذلك فهم لا يعلمون (أو لا يؤثرون في) المعلومات المرمزة عليها. وبصورة متزايدة تضاف إليها معلومات إلى الطرف الآخر من أنظمة المعلومات التي تعطي المستخدم الطرفي الإمكانية للضبط الأكثر بسبب توفر مزيد من المعلومات وإمكانية أن يخلق ويوظف ويستخدم المعلومات.

(22) فرانسيس كيرنكروس (Francis Cairncross)، «The Death of Disorder», (Harvard Business School Press, 1997).

(23) انظر مثلاً، فيكتور ماير شونبرغر وتيري فوستر (Teree Foster)، «A Regulatory Web: Free Speech and the Global Information Infrastructure», في كتاب من إعداد برايان كاهن وتشارلز نيسون، وعنوان «Borders in Cyberspace» ص 235 ـ 254 (MIT Press, 1997).
مثال آخر تقدمه منظّمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي (APEC) في ندوتها دراسات معمقة علىٰ المحتوىٰ المعترض عليه.

(24) دافيد سوبل «Filters and Freedom: Free Speech Perspectives on Internet Contents Controls» (Washington: Electronic Privacy Information Center [EPIC], 1999).